E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003

Oil as a determination for the US Policy towards Iraq Since 2003

م.م. فاتن عبدالستار جبار *
FATEN ABDUL SATTAR JABBAR

- **الملخص:**

يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة عالميا ,وتهدف الدول الكبرى والصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة الى تأمين حاجتها الى هذا المصدر من الطاقة , خصوصا من منطقة الشرق الاوسط وبضمنها العراق كونه بلد غني بهذا المصدر المهم انتاجا واحتياطي , لذلك سعت وبمختلف الطرق والوسائل للحصول عليه وبضمنها استخدام القوة العسكرية , وبعد الحصول عليه فهي ليست بحاجة لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق مجددا, فقد تغيرت سياستها الخارجية تجاه العراق بأتجاه ايجابي وبالتالي تأمين استمرار حصولها على النفط من هذا البلد , وهو ماجعل العراق أمام تحد كبير وهو كيفية التعامل مع تلك التحولات الجديدة في السياسة الخارجية الاميركية تجاه العراق ؟ وكيفية الاستفادة بشكل حقيقي وفعال من تلك التحولات بما يخدم مصالح العراق ؟ وهذا ما دعى اليه البحث , وهدفت الدراسة الى معرفة وبيان أهمية النفط العراقي وأثره على السياسة الخارجية الاميركية تجاه العراق قبل وبعد 2003 , لمعرفة التغيير الذي حصل في السياسة الاميركية تجاه العراق بعد 2003.

- **الكلمات المفتاحية :** النفط ,محدد ,السياسة الاميركية ,العراق .

- **Abstract:**

Oil is universally considered the most important source of energy. Major industrial countries, particularly the United States, seek to maintain its needs of this source of energy, especially from the Middle East, including Iraq, being a country rich in this vital source. Therefore, it sought through different means and ways to attain it, including military force. Attaining it, using military force has not become necessary. Its foreign policy with Iraq positively changed after ensuring the continuous flow of oil from Iraq. This shift put Iraq in the face of a huge challenge, in terms of dealing with the new transformations in the US foreign policy towards Iraq, and effectively utilizing those transformations and employing them in the service of Iraq. This is literally what this study considers. The study also aims to introduce and explain how vital the Iraqi oil is and how it influenced the US foreign policy towards Iraq before and after 2003.

* جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية Faten.A.Sattar@nahrainuniv.edu.iq

- **Key words**: oil, Determinant, American Politics, Iraq.

- **المقدمة:**

استأثر النفط بالاهتمام العالمي, كأهم مصدر من مصادر الطاقة ,لتمتعه بخصائص ميزته عن باقي المصادر, من حيث وفرته النسبية ,وأتساع مجال أستخداماته ,وتكلفته المقبولة, ومحدودية حجم انبعاثاته الكربونية , الامر الذي أكسبه مزيدا من الاهمية ليصبح بذلك المصدر الرئيسي للطاقة في العالم, والمحرك للاقتصاد العالمي , والذي أصبح المصدر الاول للتنافس والصراع الاقتصادي والسياسي والعسكري على الساحة الدولية .

ولان الولايات المتحدة الاميركية هي اكبر دول العالم استهلاكا للنفط ولحاجتها الملحة لهذا المصدر من الطاقة دون غيره ,وحتى تبقى بيدها مفاتيح القوة والهيمنة العالمية صار لزاما عليها تأمين احتياجاتها من النفط وتأمين مصادره ,ولان العراق من بين اكبر الدول امتلاكا لهذا المصدر المهم من الطاقة ,نشأة العلاقة بين العراق كمنتج لاهم مصدر من مصادر الطاقة وبين الولايات المتحدة الاميركية كاكبر مستهلك له .ولكن وصفت هذه العلاقة بعدم التكافؤ, حيث استخدمت الولايات المتحدة القوة العسكرية لتحقيق احد اهداف سياستها الخارجية والمتمثل بالحصول على النفط والسيطرة على منابعه ,والسؤال المهم هنا هو: كيف يمكن تنظيم هذه العلاقة غير المتكافئة ؟ وكيف يمكن ان تسخر هذه العلاقة لخدمة العراق وشعبه لبناء اقتصاده وأمنه وقوته ورفاهية شعبه ؟ وكيف يمكن الاستفادة من التجارب السابقة من تأميم النفط التي لم تأت أكلها , او بناء العلاقات مع بعض الدول على حساب دول اخرى ؟ وكيف يمكن تجنيب العراق وشعبه من كل ما جرى عليه من ويلات الحروب والعقوبات الاقتصادية الجائرة في فترات سابقة لعام 2003 ؟ وهل ينبغي استبدال السياسات القديمة بأخرى تتسم بالانفتاح على كل العالم والاستفادة من الموارد الطبيعية التي يمتلكها البلد لبناء عراق قوي بأقتصاده وامنه وسياسته الخارجية ؟

- **أهمية البحث:**

يبين البحث اهمية النفط العراقي كمورد اقتصادي في صنع السياسة الخارجية الاميركية تجاه العراق .

- **هدف البحث :**

هو بمثابة دعوة لجميع الباحثين المختصين في مجال العلوم السياسية لتوجيه جهودهم البحثية نحو تحقيق علاقات قائمة على اساس المصالح المشتركة بين العراق وجميع دول العالم ,ونحو الاستفادة القصوى من موارد النفط العراقي خدمة لمصلحة العراق وشعبه, ورسم سياسة خارجية ترعى مصالح العراق وترقى به وبمكانته بين دول العالم اجمع .

- **مشكلة البحث :**

تكمن المشكلة البحثية في الوقوف على أهمية دور النفط كمحدد للسياسة الخارجية الاميركية وتحديدا تجاه العراق منذ 2003 , من خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي المتمثل ب :

" الى أي مدى كان العامل النفطي هو العامل الرئيسي كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق بعد 2003 "

والذي بدوره يؤدي الى تساؤلات فرعية وكما يلي :

1- الى اي مدى يعتبر النفط هدف ذات أهمية أقتصادية وأستراتيجية بالنسبة الى الولايات المتحدة ؟

2- ما هي أهداف السياسة الخارجية الاميركية وأدواتها تجاه النفط في العراق قبل وبعد 2003 ؟

3- من هم الفاعلين الرئيسيين في بلورة القرارات النفطية الاميركية ؟

- **فرضية البحث:**

هناك علاقة ايجابية بين تدفق النفط العراقي الى الولايات المتحدة الاميركية وبين سياستها الخارجية تجاه العراق , اي انه : كلما زاد واستمر تدفق النفط العراقي الى الولايات المتحدة تحسنت سياستها الخارجية تجاهه . ولاثبات هذه الفرضية او دحضها سيتم تحديد فترة قياس وهي الفترة ما قبل سنة 2003 وما بعدها وبعمل مقارنة بسيطة بين الفترتين سيتم ملاحظة الفرق على السياسة الخارجية الاميركية تجاه العراق .

- **الاطار المنهجي للبحث:**

يتبنى البحث نظرية التغير في السياسة الخارجية , وهناك عدد من الادبيات والاطر النظرية التي سعت الى تفسير هذه الظاهرة كان من بينها ما قدمه تشارلز هيرمان[1] Charles Hermann في بداية تسعينيات القرن الماض في مقالة تحت عنوان "تغيير الاتجاه: عندما تختار الحكومات أن تغير أتجاه سياستها الخارجية ". وميز هيرمان بين أربعة اشكال من التغير في السياسة الخارجية (التغير التكيفي Adjustment Changes ويقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه الى قضية معينة مع استمرار بقاء السياسة في أهدافها وأدواتها على ما هي عليه , والتغير البرنامجي Program Changes ويعني التغير في ادوات السياسة الخارجية , مع استمرار الاهداف على ما هي عليه مثل ذلك تحقيق الاهداف ذاتها عن طريق التفاوض وليس عن طريق القوة العسكرية , والتغير في الاهداف Goal Changes

[1] نورهان السيد الشيخ، دور النخبة الحاكمة في إعادة هيكلية السياسة الخارجية دراسة لحالتي الاتحاد السوفيتي (1985 – 1991) والجمهورية الروسية (1991 – 1996) ، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2000 ، ص 20.

ويقصد به التغير في أهداف السياسة الخارجية ذاتها وليس مجرد تغير الادوات , والتغير في توجهات السياسة الخارجية International Orientation Changes وهو أكثر أشكال التغير شمولا,وهو ينصرف الى تغيرالتوجه العام للسياسة الخارجية بما في ذلك تغير الادوات والاستراتيجية والاهداف).[1] وسيتم استخدام اشكال التغير في السياسة الخارجية أعلاه في عمل مقارنة بين سياسة الولايات المتحدة الاميركية قبل وبعد عام 2003 تجاه العراق , ويتضح ان التغير في السياسة الخارجية الاميركية تجاه العراق غلب عليها نمط التغير البرنامجي وفقا لنموذج هيرمان وهذا ما سوف يتم التحقق منه خلال كتابة البحث .

- **وفي ضوء ما سبق سيتم تقسيم البحث الى :**

اولا : أهمية النفط الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة الى الولايات المتحدة .

ثانيا : أهداف السياسة الخارجية الاميركية وأدواتها تجاه النفط في العراق قبل وبعد 2003 .

ثالثا : الفاعلين الرئيسيين في بلورة القرارت النفطية الاميركية .

اولا : أهمية النفط الاقتصادية والاستراتيجية بالنسبة الى الولايات المتحدة الاميركية

في هذا المبحث سيتم التوقف عند الاهمية الاقتصادية والاستراتيجية للنفط بالنسبة للولايات المتحدة من خلال تحديد مكانة و اسهام واهمية هذا المصدر في الاقتصاد الامريكي , والسياسة الاميركية.

النفط عماد الحياة في الولايات المتحدة, وهو نقطة الضعف التي تخشى أن تؤتى من قبلها . ففي الولايات المتحدة ينام الناس ويصحون على استهلاك النفط , حيث يبلغ نصيب المواطن الاميركي من النفط عشرة أضعاف نظيره في أي بقعة من العالم ,وحيث أن سعر البنزين يمثل لهم كل صباح اهتماما يفوق أي اهتمام أخر بأحوال العالم .

وقديما قال جورج كليمنصو(مهندس اتفاق سايكس بيكو):"أن النفط ضروري كالدم".[2]

منذ أكتشاف أول بئر نفطي تجاري, في منتصف القرن التاسع عشر في ولاية بنسلفانيا الاميركية, تنامى دور النفط في الاقتصاد الاميركي وتعاضمت اهميته السياسية في دعم نفوذ ومكانة الولايات المتحدة

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 2013 ، ص90 .

[2] شاهر إسماعيل الشاهر ، أولويات السياسة الخارجية الأميركية بعد احداث 11 أيلول 2001 ، دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2009 ، ص95.

كقوة عظمى ومهيمنة في النظام الدولي , خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية وما تلاها من عمليات أعادة أعمار لاوروبا .[1]

وظلت الولايات المتحدة اكبر منتج للنفط في العالم منذ بداية القرن العشرين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

وكانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي من النفط حتى العام 1955[2], حيث تعادل معدل الانتاج مع معدل الاستهلاك من النفط ,لكن ابتدءا من العام 1960 ,بدأ معدل الاستهلاك يرتفع ليتجاوز معدل الانتاج , مما دفعها الى الاستيراد من الخارج لسد النقص لديها ,وبشكل متزايد منذ العام 1970 ,أرتفع معدل الاستهلاك وبشكل مضطرد ,لعدة أسباب أهمها الزيادة المحدودة في معدل أنتاج الولايات المتحدة من النفط مع زيادة كبيرة لمعدل الاستهلاك ,اضافة الى النمو الكبير في استهلاك قطاعات الاقتصاد الرئيسية (القطاع الصناعي , النقل , الاستهلاك المنزلي , القطاع التجاري), وزيادة معدل أستهلاك الفرد من الطاقة .

صار النفط عصب الاقتصاد الاميركي بمرور الوقت , واقيمت عدد من الشركات العملاقة التي توسعت خارج الاراضي الاميركية لتسيطر على النصيب الاكبر من النفط في العالم .

يبلغ حجم الانتاج الاميركي من النفط الخام نحو 5,7 ملايين برميل يوميا ,وهو ما يشكل نحو 9,8% من الانتاج العالمي ,كما تبلغ الاحتياطات الاميركية المؤكدة من النفط نحو 30,4 مليار برميل بنسبة تبلغ 2,9% من الاحتياطي العالمي .

وتعتبر الولايات المتحدة أكبر دول العالم استهلاكا للنفط حيث تستهلك بنحو 24% من حجم الاستهلاك العالمي , اي ربع الانتاج العالمي للنفط تستورد نصفه ومن المتوقع أن يزداد الطلب الاميركي على النفط الى نحو27,31 مليون برميل يوميا عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1,7 في المتوسط[3]. ولذا فأن الولايات المتحدة ستضطر الى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها , وتحديدا 68% منها ,بحلول عام 2025 وذلك مقارنة بـ 55% عام 2001 و42% عام 1990 , وذلك وفق بيانات ادارة الطاقة

---

[1] تغاريد أنور السيد الجويلي ، النفط كمحدد للسياسة الخارجية الأميركية تجاه المملكة العربية السعودية (1990 – 2006) ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2012 ، ص42.

[2] المرجع السابق ، ص 39.

[3] أرشد مزاحم مجبل ، دور النفط في رسم الإستراتيجية الأميركية وآلية التعامل مع القطاع النفطي في العراق بعد احتلاله ، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الأول للعلوم والآداب (أربيل : شبكة المؤتمرات العربية ، 3 مايو، 2017 العراق) ، ص 350.

الاميركية[1]. والمواطن الاميركي يختلف في استهلاكه للطاقة عن غيره ,فالمستهلك في اليابان يصرف نصف ما يصرفه الاميركي في ذات القطاع وذات الحاجة ,وهذا يشرح الحاجة الاميركية الملحة للطاقة , كما أن المستهلك الاميركي لم يهتم للبدائل ,فالسيارات تستهلك 14 مليون برميل يوميا وقود ,وهذا رقم كبير جدا , ف لقطاع النقل النسبة الاكبر من معدل استهلاك النفط حيث يستأثر ب 71% من حجم الاستهلاك , وتعد الناقلات أكثر وسائل النقل أستهلاكا للنفط في الولايات المتحدة , تليه القطاعات الاخرى مرورا بالقطاع الصناعي والتجاري والقطاع المنزلي وتوليد الكهرباء , وتمثل صناعة تكرير النفط أهم الصناعات النفطية في الولايات المتحدة وهي تمتلك أكبر قدرة تكريرية في العالم تتجاوز ضعف القدرة التكريرية للدولة التي تليها على مستوى العالم وهي الصين .

أما الاهمية الاستراتيجية للنفط بالنسبة للولايات المتحدة ,تتمثل في أعتبار أن وزارة الدفاع والتي هي أكبر المؤسسات الاميركية وعلى مستوى العالم استهلاكا للنفط , يقدر مستوى انفاقها على النفط بنحو نصف ميزانيتها ,حيث يمدها النفط بنحو ثلاثة أرباع احتياجاتها من الطاقة التي ترتبط بالقطاع العسكري ومن بينها قطاع النقل[2] .

ان الولايات المتحدة تدرك جيدا وهي تسعى لفرض سياسة الهيمنة ,أن السيطرة على النفط بات أمرا لا مفر منه على ضوء المزايا والادوار التي يتمتع بها .

وقد سيطر النفط على استراتيجيات جميع الذين يحلمون بالقوة . فهو ليس مصدرا للطاقة فحسب ,بل هو ذو قيمة استراتيجية حيوية وضرورية في السلم والحرب ,اذ أنه محور النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي ,بل هو شرط أساس من شروط القوة والنفوذ[3] . ويأتي في طليعة الدول التي تولي اهتماما رئيسيا للنفط الدول الصناعية الكبرى ,حيث يعد النفط مصدر قوتها ,والدعامة الاساس لتفوقها الاقتصادي والتكنولوجي , لهذا لم تتوان عن خوض الحروب والصراعات الدائمة لأجل السيطرة على المصادر النفطية في العالم .

- **الخلاصة:**

1- ان للنفط أهمية اقتصادية وأستراتيجية تنبع من كون الولايات المتحدة اكبر دول العالم استهلاكا واستيرادا للنفط ,بالرغم من انها من اكبر الدول المنتجة له .

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق ، ص96.

[2] تغاريد أنور السيد الجويلي ، مرجع سابق ، ص46.

[3] أرشد مزاحم مجبل ، مرجع سابق ، ص351.

2- يعد القطاع العسكري الاكبر في استهلاك النفط في العالم بما له من أهمية في مكانة الولايات المتحدة السياسية والاستراتيجية في النظام العالمي.

3- اعتماد القطاعات الحيوية وخصوصا قطاع النقل بشكل اساسي على النفط كوقود.

4- تمثل الزيادة المضطردة في حجم الواردات وتراجع حجم الانتاج عامل أنكشاف اقتصادي وسياسي قوي لهذه المكانة .

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية الاميركية وأدواتها تجاه النفط في العراق قبل وبعد 2003

يتناول هذا المبحث أهداف السياسة الخارجية الاميركية وأدواتها تجاه النفط في العراق من خلال التوقف عند فترات تم التركيز فيها على نفط العراق وهي فترة ادارة الرئيس بوش الاب (20/كانون الثاني /1989- 20/كانون الثاني/1993) وادارة بيل كلينتون (20/كانون الثاني/1993-20/كانون الثاني/2001) وفترة ادارة جورج دبليوبوش (20/كانون الثاني/2001-20/كانون الثاني/2009) وهي الفترة التي تخللها احتلال الولايات المتحدة للعراق سنة 2003 .

وبقدر تعلق الامر بالولايات المتحدة فان النفط شغل وما يزال حيزا كبيرا في الفكر السياسي الاميريكي , فالسياسة النفطية الاميركية تركز على اشباع الاحتياجات النفطية وضمان تأمين مصادر الطاقة بأستمرار ,وذلك أستجابة لاية تغيرات خارجية أو داخلية طارئة .

حيث تحاول هذه السياسة التوفيق بين هدفين متعارضين هما تلبية الاحتياجات النفطية الداخلية والحفاظ على المخزون النفطي الاستراتيجي من جهة وتقليل الاعتماد على المصادر الخارجية في اشباع هذه الاحتياجات المحلية من جهة اخرى[1] .

فهذه السياسة النفطية لا شك انها تكشف عن الاهمية الفائقة للسيطرة على النفط العراقي وذلك لتحقيق أعلى المكاسب الاميركية بأقل تكلفة فعلى مدار أكثر من نصف قرن والولايات المتحدة تحاول زيادة استثماراتها النفطية في منطقة الخليج العربي لضمان اقتسام الكعكة النفطية , سواء بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر, وليس أدل على ذلك من تعبير الجنرال "أنتوني زيني" عندما كان قائدا للقيادة المركزية الاميركية عام 1999 حين ذكر أن :" منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من احتياطات النفط ,تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل Free Access في الاقليم والاستفادة من

[1] بوادي حسنين المحمدي ، غزو العراق: بين القانون الدولي والسياسة الدولية ، الإسكندرية: منشأة المعارف ، 2005 ، ص97.

هذه الثروة الهائلة[1] ، ويتم ذلك عن طريق انشاء قواعد عسكرية أو بناء تحالفات في هذه المنطقة .على انه من المهم هنا ان نلاحظ أن هذه الفكرة لم تأتي صدفة وانما بتخطيط مسبق ظهر حين أعلن الرئيس الاميركي السابق (جيمي كارتر) أمام الكونجرس في 23/ كانون الثاني /1980 , ما عرف انذاك ب (مبدأ كارتر) حيث قال:"ان اية محاولة من قبل أية قوة خارجية لفرض السيطرة على منطقة الخليج العربي ستعتبر اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الاميركية وهذا الاعتداء سيتم صده بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية "[2].

بالاضافة الى ذلك فأن (ديك تشيني) نائب الرئيس الاميركي بوش قد أعد تقريرا بمعاونة فريق العمل النفطي داخل الولايات المتحدة أوضح فيه ضرورة زيادة الكميات المعروضة من الطاقة لانه بدون ذلك ستواجه الولايات المتحدة تهديدا لامنها القومي وصحة اقتصادها .

ويعتبر النفط العراقي الذي تحرص الولايات المتحدة بلا شك على السيطرة على اباره الغنية في العراق , ليس لمجرد الحصول عليه – فهي بالفعل كانت وما تزال في مقدمة مستهلكي نفط الشرق الاوسط – ولكن للامساك بمفاتيح أهم مصدر للطاقة في العالم في مواجهة القوى الكبرى الاخرى ,خاصة بعد أكتشافات البترول الكبيرة في منطقة بحر قزوين[3] .

ومما يدل على أهمية النفط العراقي تصريح "كينث دير"[4] المدير التنفيذي بشركة شيفرون الاميركية عام 1998,حين قال :"ان العراق يمتلك احتياطات هائلة من النفط ,وأتمنى أن يكون لشركة شيفرون حرية الولوج لهذا البلد والاستفادة من ثرواته النفطية".

ويرى العديد من الخبراء أن نسبة الاعتماد الاميركي على الخارج في تلبية احتياجاته النفطية لا تمثل مشكلة وليس لها تأثير في أمن الطاقة الاميركي , ما دامت هذه المصادر امنة ومستقرة ,ولكن يحدث العكس عندما تزداد المخاطر من عدم أستقرار مصادر النفط الخارجية ,وهو ما قد يؤثر في الاوضاع الاقتصادية الاميركية بشكل عام .ويمكن قياس مدى أمن المصادر الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة من جراء معرفة أوضاع أكبر خمسة مصدرين لمعرفة قدرة الولايات المتحدة على تحصين نفسها وقت انقطاع

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق ، ص95.

[2] بوب ود وورد ، القادة : أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج ، عمان: الدار الاهلية ، ط1 ، 1991 ، ص193.

[3] أسامة الغزالي حرب ، الزلزال العراقي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (152) ، القاهرة : مؤسسة الأهرام ، 2003 ، ص6-7.

[4] شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق ، ص100.

الامدادات .وتمتلك الولايات المتحدة حصانة جيدة في مواجهة أي أزمة طاقة ,وتثبت الخبرة التأريخية أن مرونة الولايات المتحدة في تأمين مصادر وارداتها النفطية قد ارتفعت من 62% عام 2001, كي تصل الى نحو 76% عام 2002 .

ويرى وزير الخارجية الاميركي الاسبق هنري كيسنجر أن هناك احتمالات ومخاطر لصدامات عسكرية ومنافسات عنيفة على الموارد. وفقا لذلك , فان الولايات المتحدة تعيد ترتيب مناطق مختلفة من العالم وهيكلتها على قاعدة "تدفق امدادات النفط والغاز" وذلك بأستخدام آلتها العسكرية ,خاصة ان الانفاق العسكري الاميركي هو الاول في العالم ,بالاضافة الى النصيب الاعظم للولايات المتحدة من التجارة الدولية ,مما أعطاها الثقة والقدرة على ممارسة الخيارات العسكرية بيسر في ادارتها لساستها الكونية .وهذا الدور الاميركي أدخلها في طور أستعماري جديد غيرت بسببه اسم العدو الذي تحاربه ليصبح "الارهاب". ومن المثير أن خريطة الارهاب والدول المارقة هي ذات الخريطة الرئيسية للمناطق الحيوية للنفط والغاز , سواء في الشرق الاوسط أو أوراسيا أو القرن الافريقي.

وقد حددت وزارة الدفاع الاميركية (البنتاجون) قائمة التهديدات للمصالح الاميركية في مجال الطاقة وهي[1] :

1- الدول أو الجماعات التي تمتلك أسلحة كيميائية .

2- الدول أو الجماعات التي تمتلك أسلحة بيولوجية .

3- الدول المارقة التي تمتلك أسلحة ذرية أو في سبيلها لذلك .

4- محاور الشر التي تعتمد على وسائل الارهاب والتخريب وأختطاف الطائرات .

5- الارهاب السيبيري .

وقد اضيف لهذه القائمة بعد أحداث 11 سبتمبر "تنظيم القاعدة".

وفي خطابه عن حالة الاتحاد في مطلع عام 2006 أشار الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش الى أن الولايات المتحدة أصبحت مدمنة للنفط , الذي يستورد من أنحاء غير مستقرة في العالم .وهذا يعني أن الولايات المتحدة تعتمد على النفط الخارجي بشكل هائل وذلك لسد استهلاكها اليومي الذي يزيد عن 20 مليون برميل .

[1] شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق ، ص98.

وشهدت ادارة بوش الاب أول تطبيق واضح لمبدأ كارتر في منطقة الخليج العربي ,ردا على الاجتياح العراقي للكويت صباح يوم 2 اب/أغسطس 1990 ,فعلى ضوء رؤيتها لهذا الغزو "بأنه يمثل تهديدا خطيرا للتدفق ال آمن للنفط للولايات المتحدة والسوق العالمي للنفط ,قامت هذه الادارة – لاول مرة – بأستخدام القوة العسكرية ,على نطاق واسع للدفاع عن مصالحها النفطية في المنطقة[1] .

وكانت كافة التصريحات التي صدرت من المسؤليين الاميركيين تشير الى أن المصالح النفطية الاميركية كانت الدافع وراء التدخل الاميركي المباشر في العراق .وفي جلسة مجلس الامن التي عقدت في نفس اليوم 2 اب/أغسطس أعرب الرئيس الاميركي عن "قلق الولايات المتحدة على أمن المملكة العربية السعودية وامدادات النفط العالمية",محذرا من أنه اذا قام العراق بعد السيطرة على الكويت بأجتياح المنطقة الشرقية من المملكة والمجاورة للعراق والتي تحتوي على حقول النفط الكبرى التي تتركز في الاحساء , فان العراق سيكون بذلك قد سيطر على 25% من احتياطي النفط في العالم .وأكد على ذلك في خطابه في 8 اغسطس ان"الهدف الرئيس لاستخدام القوة العسكرية في الخليج يتمثل في تأمين النفط". مشيرا الى ان الولايات المتحدة تستورد نصف استهلاكها من النفط من الخليج ,وان ذلك الاجتياح يمثل تهديدا كبيرا للاستقلال الاقتصادي للولايات المتحدة . كما شدد وزير الدفاع على ان "موارد الطاقة تمثل المصلحة الحيوية للولايات المتحدة في منطقة الخليج ...., وأن صدام حسين بذلك ستكون له قبضة قوية على الاقتصاد الاميركي". بعد الانتهاء من العمليات العسكرية قامت ادارة بوش الاب بأتباع سياسة"الاحتواء" Containment Policy لعزل النظام العراقي والعمل على اضعاف العراق من خلال فرض مناطق الحظر الجوي شمال وجنوب العراق , وفرض عقوبات أقتصادية لم يشهد لها التاريخ مثيل استمرت لثلاثة عشر عاما[2], في نفس الوقت عملت الولايات المتحدة على اقامة قواعد عسكرية في المنطقة (قطر والبحرين) ,وزودتها بأسلحة ثقيلة بما ييسر للقوات الاميركية سرعة الانتشار في تلك المنطقة في حال لجأت الى التدخل العسكري المباشر .

من الجلي أن ادارة بوش الاب لم تضف لاهداف السياسة الخارجية تجاه النفط , لكنها اسهمت بتطبيق لمبدأ كارتر لاول مرة على نطاق واسع ,وظلت منطقة الخليج العربي دائرة التحرك الرئيسي لتلك السياسة .ومن الجدير بالذكر هنا أن فترة حكم الرئيس الاميركي جورج بوش الاب كانت (20/كانون الثاني/1989 –20/كانون الثاني/1993) , وتلتها ادارة كلينتون (20/كانون الثاني/1993–20/كانون

[1] تغاريد أنور السيد الجويلي ، مرجع سابق ، ص75.

[2] المرجع السابق.

الثاني/2001) ,والتي كان هدفها يتمثل ب"تنويع مصادر امدادات النفط الخارجي للولايات المتحدةعبر استهداف وتنمية الموارد النفطية في مناطق جديدة بخلاف منطقة الخليج العربي ". حيث كانت أكثر الادارات التي بذلت جهودا كبيرة لتحقيق هذا الهدف والتي اكدت على اهميته كافة الادارات الاميركية السابقة منذ الازمة النفطية الاولى دون ان تبذل الجهد الكاف لتحقيق هذا الهدف , فقد توجهت جهود تلك الادارة الى منطقة بحر قزوين ,على ضوء تقديرات وزارة الطاقة الاميركية لحجم الاحتياطات المؤكدة التي تمتلكها تلك المنطقة بنحو 100 مليارىبرميل من النفط لتلي بذلك منطقة الشرق الأوسط ، فبلورت الادارة سياسة متكاملة حول المنطقة تمحورت حول النفط .

بالاضافة الى تركيز ادارة كلينتون على منطقة بحر قزوين , الا ان ذلك لا يعني عدم تركيزها على الهدف التقليدي للسياسة الاميركية تجاه منطقة الخليج العربي بأعتبارها المصدر الاساسي للموارد النفطية , ففي فترة ولايتها الاولى اضافت بعدا جديدا وهام للسياسة الخارجية الاميركية تجاه المنطقة تمثل في "سياسة الاحتواء المزدوج" Dual Containment التي سعت الى اضعاف وعزل العراق وايران في ان واحد[1]. ومثلت هذه السياسة تطورا في المرتكزات التقليدية للسياسة الاميركية في منطقة الخليج والتي كانت تقوم على ضمان قوة احدى الدولتين واضعاف الاخرى. حيث لجأت الولايات المتحدة الى حزمة من الاجراءات العقابية التقييدية للنظام العراقي شملت فرض مناطق لحظر الطيران على شمال وجنوب العراق وعقوبات اقتصادية قاسية وتوجيه ضربات عسكرية بين الحين والاخر . في أعوام 1993 و1996 و1998[2], تمثل هدف السياسة الاميركية تجاه العراق باسقاط النظام العراقي بعد اقرار الكونجرس ل" قانون تحرير العراق" في نوفمبر 1998 . وتم تنفيذ هذا الهدف بشكل محدود وبخطوات محددة , حيث كانت الادارة اكثر حذرا في القيام بخطوات واسعة فأعتمدت على تشديد العقوبات الاقتصادية وتقديم دعم مالي وعسكري محدود للمعارضة العراقية.

اما عن اهداف السياسة الخارجية الاميركية تجاه العراق في ظل ادارة بوش الابن "جورج دبليو بوش" (20/كانون الثاني/2001–20/كانون الثاني/2009) ,فقد حظي النفط بأهمية فائقة في ظل هذه الادارة , حيث أكدت وثيقة سياسة الطاقة الوطنية على "ان أمن الطاقة يمثل اولوية متقدمة للسياسة الخارجية والاقتصادية للادارة" .وركزت على تأمين امدادات النفط الخارجي لتلبية الاحتياجات المتزايدة للاقتصاد

[1] تغاريد أنور السيد الجويلي ، مرجع سابق ، ص78.

[2] سمير التنّير ، اميركا من الداخل حروب من أجل النفط ، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ط1 ، 2010 ، ص18.

الاميركي ودعم نموه , وتاكيد عدم انفصال امن الطاقة على المستوى الداخلي عن المستوى الخارجي , والارتباط بين امن الطاقة للولايات المتحدة وامن الطاقة العالمي ,اتسمت سياسة هذه الادارة بالشمولية حيث استهدفت كافة المناطق المنتجة للنفط التقليدية والفتية ,ولكن تبقى منطقة الخليج تحظى عندها بالاهمية البالغة لقدرتها الانتاجية واحتياطاتها المؤكدة من النفط والتي تمد السوق العالمي للنفط فيما بين 54% الى 67% من اجمالي النفط العالمي بحلول العالم 2020 ,وتمثل هدفها الاساسي تجاه المنطقة بحثها على فتح قطاعاتها النفطية امام الاستثمارات الاجنبية لزيادة طاقاتها الانتاجية وتطوير البنية التحتية لتلك القطاعات .

استهدفت السياسة الخارجية ل ادارة بوش الابن العراق بشكل ملحوظ وراديكالي متخذة من احداث 11 سبتمبر 2001, لخلط العديد من الاوراق وتحديدا الربط بين النظام العراقي والارهاب وتلك الاحداث , فسارعت الى تفعيل مبدأ "اسقاط النظام العراقي" الذي تبلور في ظل ادارة كلينتون، وطورته ليصبح "تغيير النظام" ووضع نظام موال للولايات المتحدة .

لقد كان النفط الدافع والهدف الرئيس للعدوان الامريكي على العراق 2003 ,الذي يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية ,وأنطلاقا من ان وجود نظام موال للولايات المتحدة في العراق يعزز من سيطرة الولايات المتحدة على نفط الخليج العربي وذلك عبر تعزيز العلاقات مع أكبر منتجيين للنفط بها وهما المملكة العربية السعودية والعراق .وأكدت العديد من الدراسات ذات الصلة بتصريحات رموز تلك الادارة وشهاداتهم أمام الكونجرس قبل بدء العمليات العسكرية وبعدها على خطة الادارة في تأمين والسيطرة على المنشأت والموارد النفطية العراقية.

واجهت هذه الادارة بعد العدوان العسكري عام 2003 تحديات عديدة تمثلت بالتحديات الامنية في العراق والتي حالت دون زيادة القدرة الانتاجية للعراق وزيادة نصيبه في السوق العالمي وان استطاعت الشركات الاميركية من الحصول على معظم العقود الكبيرة في هذا القطاع ,اضافة الى زيادة التنافس الصيني في المنطقة حيث نشطت الصين منذ منتصف التسعينيات في محاولة النفاذ الى نفط الخليج عبر شركات النفط ومشتقاته الثلاث المملوكة للدولة ,لقد اثار هذا الوجود الصيني في المنطقة حفيظة الادارة الاميركية وبشكل كبير ولاسيما ان هذا التواجد الصيني في مجال النفط يفرض تحديات على مجمل السياسات الاميركية تجاه المنطقة ككل ,فعلى سبيل المثال قامت الصين بخرق الحظر والعقوبات المفروضة من جانب الولايات المتحدة على العراق أضافة الى مواقفها غير المؤيدة للولايات المتحدة في مجلس الامن تجاه العدوان على العراق .

ظلت منطقة الخليج العربي وخصوصا العراق محور اهتمام وتركيز السياسة الخارجية الاميركية تحديدا في ظل ادارتي (بوش الاب وبوش الابن) ,وهنا يمكن الاشارة الى اهم مميزات النفط العراقي[1] :

1- ضخامة احتياطي النفط العراقي مقارنة بالاحتياطي العالمي .

2- امكانية زيادة الانتاج بأستمرار .

3- وقوع النفط العراقي في منطقة مهمة جغرافيا واستراتيجيا .

4- انخفاض تكاليف انتاج النفط العراقي .

5- تزايد الطلب العالمي على النفط العربي بعامة والعراقي بخاصة .

وكانت قد روجت واشنطن لاستغلال النفط العراقي بعد الاحتلال من خلال[2]:

1- استخدام عائدات النفط العراقي لتغطية النفقات العسكرية لجيش الاحتلال.

2- الاستيلاء على النفط العراقي ووضع اليدعليه كاملا .

3- استغلال عائدات النفط الى حين التوصل الى حكومة "شرعية ديمقراطية".

- **<u>الخلاصة:</u>**

تستخلص الباحثة من خلال المبحث اعلاه أهداف السياسة الخارجية الاميركية وأدواتها تجاه النفط في العراق في فترة ادارة كل من (بوش الاب وكلينتون وبوش الابن) بالتالي :

1- اشباع الاحتياجات النفطية وضمان تأمين مصادر الطاقة بأستمرار وذلك أستجابة لاي تغيرات خارجية أو داخلية طارئة .

2- نظرا الى الاهمية الفائقة للنفط العراقي فهي تسعى الى السيطرة عليه لتحقيق أعلى المكاسب بأقل تكلفة عن طريق انشاء القواعد العسكرية أو بناء التحالفات مع دول الخليج العربي .

3- زيادة المعروض من الطاقة (النفط) في الاسواق العالمية لانه بدون ذلك ستواجه الولايات المتحدة تهديدا لامنها القومي وصحة اقتصادها.

---

[1] نوري محمد عبيد الكصب الجبوري، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على النمو الاقتصادي لجمهورية العراق للمدة (1990 – 2008) ، رسالة ماجستير في الدراسات الاقتصادية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2010 ، ص66.

[2] حسين الرشيد ، الثروة النفطية العراقية في السياسة الأميركية ، مجلة البيان بالسعودية ، دار المنظومة ، التقرير ، 2009 ، ص445.

4- تعتبر منطقة الخليج العربي منطقة مصالح حيوية للولايات المتحدة (موارد الطاقة) وحسب مبدأ كارتر سيتم الدفاع عنها في حال تعرضها لاي تهديد داخلي أو خارجي بكل الطرق وبضمنها استخدام القوة العسكرية .

5- أعادة ترتيب مناطق مختلفة من العالم وهيكلتها على قاعدة "تدفق امدادات النفط والغاز" وذلك بأستخدام آلتها العسكرية .

6- ان المصالح الاميركية (السيطرة على النفط) كانت الدافع وراء التدخل الاميركي المباشر في العراق .

7- لم تضف ادارة بوش الاب لاهداف السياسة الخارجية الاميركية تجاه النفط في العراق سوى أنها أسهمت بتطبيق مبدأ كارتر لاول مرة وعلى نطاق واسع من خلال حرب الخليج الثانية, وفرض "سياسة الاحتواء" لعزل النظام العراقي واضعاف العراق, وذلك بفرض مناطق الحظرالجوي وفرض عقوبات اقتصادية ,اضافة الى اقامة قواعد عسكرية (في كل من قطر والبحرين) .

8- اما ادارة كلينتون كان هدفها تنويع مصادر امدادات النفط الخارجي والتوجه صوب منطقة بحر قزوين , ولكن بقي نفط العراق يمثل محورا لسياستها الخارجية ,حيث فرضت "سياسة الاحتواء المزدوج" على العراق وايران في نفس الوقت ومثلت هذه السياسة تطورا في مرتكزات السياسة الاميركية التقليدية في منطقة الخليج ,كذلك استخدمت مجموعة من الاجراءات العقابية ضد النظام العراقي شملت مناطق حظر للطيران وعقوبات اقتصادية وتوجيه ضربات عسكرية من حين الى آخر.

9- كان هدف ادارة بوش الابن هو اسقاط النظام العراقي وأستبداله بنظام موال للولايات المتحدة من أجل السيطرة على الثروة النفطية العراقية .

ثالثا: الفاعلون الرئيسيون في بلورة القرارات النفطية الاميركية تجاه العراق قبل وبعد 2003

سيتم الوقوف في هذا المبحث عند فترة ادارة الرئيس جورج دبليو بوش الذي استلم الادارة في 20/ كانون الثاني /2001 الى 20/ كانون الثاني /2009, وذلك لان هذه الفترة تضمنت غزو الولايات المتحدة لدولة العراق عام 2003,فترة الدراسة في البحث .

لم يشهد التاريخ الاميركي تداخلا في المصالح بين الادارة والمجمع النفطي الاميركي مثلما شهدته ادارة الرئيس جورج بوش الابن خصوصا في فترة حكمه الاولى[1].

كان لشركات النفط الاميركية دور رئيسي في بلورة السياسة الخارجية الاميركية تجاه العراق ,حيث روجت كبرى شركات النفط الاميركية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لقرار ادارة بوش الابن بأن غزو العراق يمثل فرصة مهمة للولايات المتحدة لدعم وزيادة أمنها النفطي .

ونشر في سبيل ذلك عددا من الشركات الاميركية مقالا في الواشنطن بوست في 15 اكتوبر 2001 أشارو فيه الى " أن الاطاحة بنظام صدام حسين من شأنه أن يفتح الباب أمام شركات النفط الاميركية لاستغلال الامكانيات النفطية الضخمة التي يمتلكها العراق ,الذي طالما عاقبها من خلال منح عقود النفط الى الشركات الروسية والفرنسية " [2].

وجدير بالذكر هنا ان هناك لوبي للشركات النفطية والذي يتكون من خمس شركات عالمية وهي المسيطرة على السوق العالمية للنفط منها شركتان اميركيتان هما (اكسون موبيل ,وشيفرون تكساسو),وشركتان بريطانيتان هما (البريطانية للبترول وشل الملكية), بالاضافة الى شركة (توتال الفرنسية). وتعتبر شركة اكسون موبيل الشركة الاميركية الكبرى بينهم, حيث تبلغ أصولها نحو 143 مليار دولار , وبلغت عائداتها أواخر عام 2005 بنحو 88 مليار دولار .

وكانت الشركات الاميركية تمتلك نحو ثلاثة أرباع الانتاج النفطي العراقي قبل قرار تأميم النفط في الاول من حزيران عام 1972 في العراق .

وقد رغبت هذه الشركات الاميركية والبريطانية في استعادة وضعها السابق في قطاع النفط العراقي, حيث صرح المدير التنفيذي لشركة شيفرون الاميركية عام 1998 " ان العراق يمتلك احتياطات هائلة من النفط, واتمنى ان يكون لشركة شيفرون حرية الولوج لهذا البلد والاستفادة من ثرواته النفطية ".

وترتبط شركة " اكسون موبيل" بعلاقة وثيقة بدوائر صناع القرارالاميركي ,وتسهم بتمويل العديد من مراكز الفكر والمؤسسات البحثية ولها تأثير كبير في قرارات رجال الادارة الاميركية فيما يتعلق بالامور النفطية حيث قدمت هذه الشركة منحا وهبات لمعهد هيرتاج فاونديشن Heritage Foundation تقدر بنحو65 الف دولار عام 2001 والذي يعد من المراكز البحثية المؤثرة في صانع القرار الاميركي[3] .

---

[1] شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق ، ص102.

[2] تغاريد أنور السيد الجويلي ، مرجع سابق ، ص119.

[3] شاهر إسماعيل الشاهر ، مرجع سابق ، ص101.

كذلك تلقى أنتوني كوردسمان من مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية نحو 135 ألف دولارمن اكسون موبيل عام 2001.

لقد كان للعلاقة الوثيقة بين ادارة جورج دبليوبوش والمجمع النفطي الاميركي اساسا يعود الى ان بوش "رجل نفطي" حيث عمل قبل وصوله للبيت الابيض في مجال تنقيب النفط في تكساس ,وقد جاء الى الرئاسة بفضل دعم شركات النفط والسلاح التي تهيمن عليها القوى اليمينية المحافظة في الحزب الجمهوري[1]. وضمت ادارته ستة اعضاء كانو يعملون قبل توليهم مناصبهم العامة في شركات كبيرة للنفط , ويعد ديك تشيني من أبرز الشخصيات التي اتت من القطاع النفطي حيث كان يترأس شركة هاليبرتون للطاقة حتى عام 2000 ,وكان تشيني قد حصل من صفقات لصالح شركة هاليبرتون مع العراق في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء على ارباح كبيرة , وفي يناير عام 2006 تدخلت ادارة بوش الرسمية في نزاع بين وزارة الدفاع وشركة هاليبرتون ,حيث تم دفع 199 مليون دولار للشركة مقابل قوائم مشكوك في أمرها . وفي سنة 2005 اعلنت شركة هاليبرتون أن أرباحها عن سنة 2005 كانت أفضل أرباح حققتها في تاريخها الممتد عبر 86 سنة ! ....اما شركة كي .بي .ار . (الفرع) فلقد تحصلت على عقود بقيمة 16 مليار دولار في نفس السنة في العراق .كان بوش ورايس وتشيني ميالون بصورة متزايدة الى التوافق مع رأي شركة (ESAI) ب بوسطن ,الذي عبرت عنه وكالة رويترز في سبتمبر 2002 وهو أن "المشكلة في البحث عن النفط خارج الشرق الاوسط هي أين يوجد النفط ؟ فأفضل ما يمكن القيام به لتأمين امداداتنا النفطية هو تحرير العراق". ثم بعد تنامي الدلائل على احتمال فشل حقول بحر قزوين في تحقيق الآمال العريضة التي علقت عليها في البداية, فبقوا مرتبطين مصيريا بأحداث الخليج ,الذي كان تقرير تشيني حول سياسة الطاقة قد توقع بوجوب أن يؤمن ما بين 54 و67 % من امدادات النفط العالمية سنة 2020

وبعد الغزو الاميركي للعراق سارع بوش الابن في يوم 22 مايو 2003 الى منح الشركات الاميركية المتعاقدة مع العراق اعفاء لمدى الحياة من المسائلة القانونية في الولايات المتحدة وكان ذلك في نفس اليوم الذي أعلن فيه مجلس الامن القرار رقم 1483 القاضي برفع العقوبات عن العراق والاعتراف بالولايات المتحدة وبريطانيا كقوة احتلال والسماح بتحويل 95% من عائدات النفط العراقي الى "صندوق تنمية العراق" الذي كانت تسيطر عليه الولايات المتحدة[2] .

[1] المرجع السابق ، ص102.

[2] نوري محمد عبيد الكصب الجبوري ، مرجع سابق ، ص87.

وبأحتلال العراق عادت الحال الى ما كانت عليه قبل عام 1972 ,فكما كانت الشركات النفطية الاميركية الكبرى تستخرج نحو ثلاثة أرباع النفط العراقي وتسوقها قبل التأميم, أضحت هي والشركات البريطانية بعد أحتلال العراق من أهم الشركات العاملة فيه. فضلا عن أن الشركات النفطية الاميركية صارت تعمل في العراق وفق عقود مشاركة بنسبة (49/51) وبفترات زمنية تتراوح بين 25 و40 عاما ,ما أدى الى القول :"أن النفط العراقي صار في جانب مهم منه رهينة لدى هذه الشركات" [1].

لضمان تدفقه الى الولايات المتحدة الاميركية, ولترتيب أوضاع دولية داعمة للهدف النهائي للمشروع الكوني الاميركي ,فنجاح هذا المشروع يتطلب في جانب منه توظيف مجموع نفط دول الخليج العربي ,ومنه نفط العراق, فأنطلاقا من أن حاجة القوى الاقتصادية الكبرى كالصين والهند مثلا الى النفط تتصاعد بأستمرار ,ويصبح أستخدام هذه الحاجة من خلال ادوات الترغيب أو الترهيب للتأثير في أنماط سلوكهم للمصلحة الاميركية ممكنا .ولنتذكر أن اسراتيجية الامن القومي الاميركي في القرن الحادي والعشرين أفادت أن الولايات المتحدة الاميركية اذا ارادت الاحتفاظ بمكانتها العالمية فعليها السيطرة على امدادات الطاقة في العالم .

- **الخلاصة:**

يمكن ان نستخلص من هذا المبحث ان الفاعليين الرئيسيين في بلورة القرارات النفطية الاميركية تجاه العراق قبل وبعد 2003 هم الشركات النفطية الاميركية والادارات الاميركية محل الدراسة (ادارة بوش الاب وكلينتون وبوش الابن). فشركات النفط كان لها الدور الكبير في الدفع بحكومة الولايات المتحدة الى تبني سياسة خارجية نشطة تجاه النفط في العراق, كما كانت السياسة الخارجية الاميركية تدافع عن مصالح تلك الشركات النفطية وتعمل لتأمين مصالحها في مقابل الشركات الفرنسية والروسية والصينية التي كانت تعمل في العراق والتصدي لسياسة التأميم التي انتهجها العراق منذ عام 1972 , والدعوة الى خصخصة القطاع النفطي الذي يصب في مصلحة تلك الشركات النفطية .

- **الخاتمة والاستنتاجات :**

تخلص الباحثة من البحث : (النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003)، ومن خلال الاجابة على التساؤل الرئيسي للبحث (الى أي مدى كان العامل النفطي هو العامل الرئيسي كمحدد

[1] مازن إسماعيل الرمضاني ، مستقبل السياسة الخارجية الأميركية حيال العراق : ثلاثة مشاهد ، دار المنظومة 869436 ، يونيو ، 2014 ، ص136 – 137.

للسياسة الاميركية تجاه العراق بعد 2003 ؟) ومن خلال الاجابة على الاسئلة الفرعية للبحث تم التوصل الى عدد من النتائج :

1- ان النفط يعتبر هدف ذات اهمية اقتصادية واستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة .

2- ان اهم اهداف السياسة الخارجية الاميركية تجاه النفط العراقي بعد 2003 تتمثل بالسيطرة الكاملة على الثروة النفطية في العراق ,وقد استخدمت في سبيل تحقيق أهدافها كل السبل المتاحة بدأ من فرض مناطق الحظر الجوي مرورا بالعقوبات الاقتصادية الى استخدام القوة العسكرية واسقاط النظام السياسي ووصولا الى الاحتلال لكامل اراضيه .

3- اهم الفاعلين لبلورة قرارت السياسة الخارجية الاميركية تجاه النفط في العراق تمثلوا بالادارات الاميركية (ادارة بوش الاب وكلينتون وبوش الابن) بمشاركة الشركات النفطية الاميركية .

- **قائمة المصادر :**

-Bouady Hasanen ALMouhamady, Iraq invasion: between international law and international politics, Alexandria:: Monshat ALMaaref, 2005.

-Boob Wood Wourd, Leaders: Secrets before and after the Gulf crisis Amman: ALdaralahlya, 1991.

-Sameir Altaneer, America from within Wars for Oil, Beirut: publications company for Distribution ad publishing, 2010.

-Shaher Esmael Alhaher, US foreign policy priorities After the events of September 11,2001.

-Mohamed AL Saeed Saleem, Foreign policy analysis, Cairo, Egyptian Renaissance Library, 2013.

-Osama Algazaly harb, Iraqi earthquake , Journal of International Politics, Journal issue 152, Cairo, Al-Ahram Foundation, 2003.

-Housan Alrasheed, Iraqi Oil Wealth in US Policy, Albayan magazine in Saudi Arabia, Dar Almandoma, Altaqrer, 2009.

-Mazen Esmaeel Alramadany, the future of US Foreign Policy towards Iraq; Three Scenes, Dar Almandoma, 869436, June, 2014.

-Tagared Anwar Aljoualy, Oil as a determinant of US Foreign Policy towards the Kingdom of Saudi Arabia (1990-2006), Master thesis in political science, Cairo University, 2012.

-Samah Mohamad Esmaell Mohamad Abduqader, The Impact of Energy Security on US Policy towards Nigeria and South Sudan During the administration of Barack Obama (1990-2016), Masters thesis in Political Science, Cairo University, 2018.

-Norhan AlSaeed AlSheekh, The Role of the Ruling Elite in Restructuring Foreign Policy A Study of the Cases of the Soviet Union (1985-1991)and the Russian Republic (1991-1996), Ph.D. dissertation in Political Science, Cairo University, 2000.

-Noury Mohamed Obeed Alkasab Aljobory, The Impact of Oil Revenue Fluctuation on Economic Growth of the Republic of Iraq for the period (1990-2008), Masters thesis in Economic Studies, League of Arab States, Cairo, 2010.

-Arshad Mozahim Mjbll, The Role of Oil in Drawing up the American Strategy and the Mechanism of Dealing with the Oil Sector in Iraq after its occupation, Research submitted to the first international conference on science and Arts, Erbil: Network of Arab Conferences, Iraq, 3 May 2017.